من جميع الاراضي التي احتلها اسرائيل في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، وان المشروع يستهدف تقسيم هذه الاراضي الى ثلاثة أقسام متوازية تحتفظ سورية في قسم منها بقوات محدودة ، وتشغل قوات الطوارىء الدولية القسم الثاني ، وتبقى القوات الاسرائيلية المحدودة في القسم الثالث . مع الاحتفاظ بهضبة الجولان كلها بيد اسرائيل (هآرتس ٧٤/٣/١٨) . ولقد ذكر ماتي غولان قبل سفر دايان ان وزير دفاع العدو سيطرح مشروعا يتضمن : ١ — الانسحاب من جميع المناطق المحتلة في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ، ٢ — الانسحاب من منطقة القنيطرة ، ٣ — تخفيض القوات بشكل يؤمن عدم قصف المستوطنات الاسرائيلية في الجولان، ٤ — وضع قوات الطوارىء الدولية في المناطق التي ينسحب منها الجيش الاسرائيلي مع بقاء الادارة المدنية بيد الحكومة السورية (هآرتس ٧٤/٣/٢١) . ثم عاد عشية سفر دايان ليكتب بأن خارطة الاقتراحات الاسرائيلية سترتكز الى القواعد التالية : ١ — تنسحب القوات الاسرائيلية مسافة ١٥ كيلومترا في الجيب الذي يبلغ عمقه ٢٠ كيلومترا ، ٢ — تعاد ١٠ كيلومترات الى سورية لتتمركز فيها قوات محدودة ، ٣ — تبقى ٥ كيلومترات بيد قوات الطوارىء الدولية ، ٤ — تضع اسرائيل في الكيلومترات الخمسة الباقية بيدها قوات محدودة ، ٥ — يجري تخفيض اضافي للقوات ضمن شريط عرضه ٢٠ كيلومترا على طرفي الخط البنفسجي (حدود ٥ تشرين الاول) ، ٦ — يجري تبادل الاسرى قبل تنفيذ الاتفاق . (هآرتس ١٩٧٤/٣/٢٧) .

وتشترك الانباء المترددة حول صيغ المشروع الاسرائيلي — والتي لم تتأكد أية صيغة منها حتى الان — في تمسك اسرائيل بالقسم الاكبر من الجولان بحجة ضرورتها لحماية سهل الحولة ، والرغبة في اعتبارها حزام امان لضمان الامن الاسرائيلي . ولقد أكد المسؤولون الاسرائيليون هذا الامر اكثر من مرة ، واعتبروا التخلي عن الجولان امرا غير مطروح على بساط البحث، لدرجة جعلت المتساهلين منهم ، والمستعدين للتخلي عن القنيطرة — نظرا لعدم أهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى اسرائيل وأهميتها المعنوية بالنسبة الى السوريين— يرون ضرورة الاحتفاظ بالتلال المسيطرة عليها . ويسيطر هذا الخط ايضا على الحوار الدائر داخل اسرائيل حول الخطوات التي ينبغي على الحكومة اجراؤها، والمبادىء التي لا بد من التمسك بها ، والنقاط التي يمكن التنازل عنها . فلقد حدد النائب جاد يعقوبي ، (وهو من تكتل « المعراخ » الحاكم ، وعضو في لجنة الخارجية والامن في الكنيست) تصوره حول هذا الموضوع بالمبادىء الاربعة التالية : ١ — المعاملة بالمثل وخاصة فيما يتعلق بتخفيض القوات على جانبي المنطقة العازلة ، ٢ — الامن ، أي اختيار خط طوبوغرافي لا يقلل أهمية القوات او قدرتها على القتال ، ٣ — تبادل الاسرى ، ٤ — عدم تحديد مهلة هدنة بعد اجراء الفصل بين القوات . أما النائب شموئيل تمير ، (وهو من تكتل « ليكود » المعارض وعضو في لجنة الخارجية والامن في الكنيست) فقد قدم تصوره وفق المبادىء الاربعة التالية : ١ — ان لا يجري التفاوض تحت أية ضغوط كحرب الاستنزاف مثلا ، ٢ — المعاملة بالمثل ، ٣ — الحفاظ على الامن لان كل انسحاب من المنطقة التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٧٣ يضعف الموقف الامني الاسرائيلي ، ٤ — تبادل الاسرى .

وعند الحديث عن القنيطرة ذكر يعقوبي ان المخطط الذي قدمته اسرائيل سيترك القنيطرة تحت اشراف القوات الاسرائيلية بالاضافة الى مناطق احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٧٣ شمالي القنيطرة وجنوبيها ، ولكنه يرى ان هذه المدينة لا تتمتع بقيمة استراتيجية خاصة، وان من الممكن استبدالها في الشمال او الجنوب بمواقع استراتيجية تحسن الوضع الامني الاسرائيلي « **ومقابل ذلك نسلم السوريين منطقة ليست لها قيمة استراتيجية** » (ر.١٠.١٠. عدد ٧٤/٤/١). ولكن تمير عارضه مؤكدا بأن منطقة الجولان المحتلة ضيقة، ولا تضمن الامن، ولا يمكن التخلي عن القنيطرة او عن أية منطقة أخرى . وان من الممكن اعادة سكان منطقة الجيب الذين نزحوا خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) وعددهم ١٤ الف شخص ، شريطة ترحيل اليهود من سورية الى اسرائيل او الى اي مكان آخر في العالم (المرجع نفسه) .

ويبدو من دراسة الانباء الواردة في الصحافة الاسرائيلية ، ان هناك اتجاها نحو الاستمرار في التشدد ازاء سورية ، وان سياسة « ولا بوصة واحدة من الجولان » و « الرد على ضربات السوريين بضربات انتقامية » لا تزال مسيطرة على